

بما يفيد بطلان الكفالة بالبرة فلو كان له وجه رواية لذكره لسعة اطلاعه
وعدم تحامله كما هو مشهور عنه رحمه الله بل ان قوله وظهر شرح الاتقاني
المشني على ظاهرها للفظ يقتضي ان يقول بما اول به اللفظ **قلت**
وما مضى عليه الاتقاني نقل صاحب النفع الواسيل عن الخيازي وما
ظاهرة بواقفه بعد ان نقل كلام السعدي في الموافق لما قاله الكمال
وهذه عبارة جلال الدين الخيازي كما نقلها صاحب النفع الواسيل
قوله وكذا اذا جعل كل واحد منهما اجلا جني بجني المطر وهبوب
الريح لا يجوز تعليق التمسك الكفالة ولا تاجيلها اليه ولو علق الكفالة
بها مع ذلك صح الكفالة ولزم المال حال الان ما جاز تعليقه بالشرط
لا يبطل بالشرط الفاسدة كالطلاق والعناق انتهى **ثم قال** اعني
صاحب النفع الواسيل ان الاول ما قاله الشيخ جلال الدين الخيازي
وفى محصل سبب ميله ان صاحب الهداية صرح بلفظ التعليق
في موضع التعليق بالشرط الملازم وغير الملازم وصرح بلفظ التا
جيل في قوله وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا فعلمنا تعلق كلامه ..
بالتعليق والتاجيل فلا يجوز ان يقال بجمل كلامه في التعليق انه
اراد التاجيل اللهم ان هذا يكون ان لولم يذكر التاجيل اصلا اما بعد
ذكر التعليق والتاجيل كيف يحسن ان يجعل على انه اراد بالتعليق
التاجيل لما يلزم عليه من عطف الشيء على نفسه فلا يجوز ان يقال
اراد بالتعليق التاجيل وما يلزم منه ترك المسئلة واخلاقها من
الكتب انتهى **قلت** وهذا ليس بشيء ليكون وجه الملا ولورثة
لان بينها على ان تاويل التعليق بالتاجيل راجع لاصل المسئلة
وهو قول الهداية وكذا اذا جعل واحدا منهما اجلا وليس كذلك
بل اغا هو لقله بعده في التحليل لان الكفالة لما صح تعليقها بالشر
ط لا يبطل بالشرط الفاسدة كما صرح به الكمال فيما قدمناه **قلت**
وانما كان كذلك ليطابق التحليل للمدعي لان المدعي ان الكفالة لا يصح

اذا

اذا علقته بهبوب الريح وتصح ان اجلت به لكن يبطل الاجل فلا يحسن
ان يقال لان الكفالة لما صح تعليقها بالشرط لا يبطل بالشرط الفاسدة
لما يلزم من مناقضته للمدعي فاولنا التعليق بالتاجيل فصار
كانه قال وكذا اي لا يصح اذا جعل واحدا منهما اجلا الا انه تصح
الكفالة ويجب المال بحال لان الكفالة لما صح تاجيلها بالشرط
لا يبطل بالشرط الفاسدة غايته ان يكون تعليقا للمسئلة الاخيرة
فقط وليس بضار بل هو واجب لما قلناه **ثم قال** اللهم ان هذا ان لم
يذكر التاجيل اصلا **قلت** وهذا مما لم يتعقل معناه لانها اذا سقطت
لفظ التاجيل كيف يحتاج الى تكلف ذكره فتأمل منصفنا **والوجه**
الثاني بسبب اولوية كلام الخيازي ان صاحب الهداية ذكر جملتين
وعقبها بالاولى في مقتضى تعليقها بكل من الجملتين على ما عرف في مسئلة
الجل اذا عقبها استثنى فانه يتعلق بكل جملة ولا يختص بالجملة
الاخيرة كما اذا قال عبد الله بن عمرو وزوجته طالق ان شاء الله تعالى فان
الاستثنا ينصرف الى الجملتين ولا ينصرف الى الاخيرة وحدها
فكذا هنا الماء حكم التعليق على جملة وعطف عليه بيان حكم التاجيل
وعقب ذلك بالاستثنا يقتضي ذلك ان ينصرف الاستثنا الى كل من
الجملتين التعليق والتاجيل ومقتضاه ان الكفالة تصح ويبطل الشرط
انتهى **قلت** وهذا خطأ محض لم يقل به من يدعي تقليد الاوام الاعظم
نشا من عدم التفرقة بين الشرط والاستثنا لان الشرط يبطل ولا
كذلك الاستثنا لما قال في شرح المنار لابن الملك والاستثنا متى
تعب كلمات اي جملة معطوفة صفة كلمات واحال بعضها على بعض
ينصرف الى جميع ما تقدم ذكره كقوله لزيد علي الف درهم ولبكر علي
الف درهم ولتالي علي الف درهم الاستثنا كشرطي كما ان الشرط
ينصرف الى جميع ما سبق حتى يتعلق الكل به كما لو قال عبد الله بن
وامرأت طالق وعلي صحح ان لم ادخل هذه الدار عندك فبني علي